

برنامج تطوير القطاع المالي



التطلعات والإنجازات

2019

رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

المحتويات

05

كلمة رئيس لجنة تطوير القطاع المالي

07

إنجازات البرنامج

66

مبادرات 2019

74

مؤتمر القطاع المالي

78

البرنامج التدريبي

08 < التقنية المالية

21 < تطوير السوق المالية

36 < الصكوك وأدوات الدين

43 < التنافسية المالية

49 < التثقيف المالي والأكاديمية المالية

54 < المنشآت الصغيرة والمتوسطة و التمويل

61 < المنجزات الأخرى ذات العلاقة



”هدفني الأول أن تكون بلادنا نموذجا
في العالم على كافة الأصعدة،
وسأعمل معكم على تحقيق ذلك“

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود



”نحن نرسم اقتصادنا بناء على
مكامن القوة لدينا“

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد



كلمة رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي

راسل FTSE والتي يترتب على الانضمام إليها العديد من الفوائد على الاقتصاد والسوق المالية. بالإضافة إلى تقدم ترتيب المملكة في أكثر من 13 من مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية. كما يأتي حصول المملكة على العضوية في مجموعة العمل المالي (FATF) لتتويج وتعزيز لمكانة المملكة الدولية وإبراز لجهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح، ويعزز تعامل المؤسسات المالية في المملكة مع المؤسسات المالية الدولية.

وفي ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي مطلع عام 2020م في مواجهة جائحة (كوفيد-19) وما لها من آثار على الاقتصاد العالمي، إلا أننا عازمون على المضي قدماً في إدارة التحديات وتعزيز جهود البرنامج من خلال مبادرات البرنامج في جعل المملكة مركزاً عالمياً في "المصرفية الإسلامية" ومواكبة التطور المتسارع في "التقنية المالية" وتمكين المملكة العربية السعودية لتكون ضمن أكبر مراكز مالية في العالم بحلول عام 2030.

محمد بن عبدالله الجعدان

يكمل برنامج تطوير القطاع المالي منذ انطلاقة في عام 2018 أقل من عامين حتى نهاية 2019. وقد حفلت المرحلة بمجموعة من تطلعات وإنجازات وتحديات. فالبرنامج يهدف إلى تحقيق الترابط والتكامل بين منظومة القطاع المالي باختلاف وسائلها وأدواتها لتحقيق نمو مستمر في إطار استقرار مالي جيد ومتانة القاعدة الرأسمالية مع توظيف أدوات مبتكرة في تطوير وإدارة الخدمات، كل ذلك جاء ضمن الرؤية الأوسع 2030، واتسم البرنامج بشموليته في التركيز على استغلال الفرص.

وقد قام البرنامج بتحقيق الكثير من الإنجازات على مستوى القطاع المالي ككل حيث ارتفعت نسبة المعاملات غير النقدية إلى 36% في عام 2019م متخطياً هدف البرنامج المقدر بـ 28% لعام 2020م. كما أنه تم تخفيض القيمة الأسمية للصكوك المحلية إلى 1000 ريال، لتمكين الراغبين في الاستثمار من الشراء فيها واستخدامها لأدوات استثمار وادخار، وأيضاً انضمام المملكة لمؤشرات الأسهم العالمية مثل مؤشرات "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة "MSCI" وفوتسي

شركاء البرنامج

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority



وزارة المالية
Ministry of Finance



إنجازات
برنامج تطوير
القطاع المالي

01



التقنية المالية



السعي نحو مجتمع غير نقدي

01

من خلال مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي المحورية، العديد من المنجزات أهمها:

إطلاق مدفوعات الهواتف الذكية على أنظمة Apple iOS من خلال الربط المركزي مع منصة الترميز لنظام المدفوعات الوطني مدى لتوفير المزيد من الحلول الرقمية للمدفوعات.



01

الاستمرار في تنفيذ "برنامج ارتقاء" لتحفيز التجار وحاملي البطاقات على تفعيل واستخدام المدفوعات الرقمية.



02

توسع ملحوظ في أعداد أجهزة نقاط البيع و انتشارها لتشمل قطاعات تجارية مختلفة مثل محطات الوقود ، حيث تجاوز العدد الإجمالي أكثر من 439 ألف جهاز حتى نهاية عام 2019 م.



03

استمرار النمو المتزايد للدفع عن طريق خدمة "مدى أثير" بتقنية الاتصال قريب المدى (NFC) والتي كان لها الأثر الكبير في تسهيل وتحسين تجربة العميل.



04

وتجاوز معدل عمليات المدفوعات الإلكترونية لقطاع التجزئة (الأفراد) نسبة 36 بالمئة من إجمالي عمليات الدفع المتاحة كافة، بما فيها النقد في المملكة، وذلك بنهاية شهر يوليو 2019م، متجاوزة مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2020م (28%).

تطوير البيئة التجريبية التنظيمية في المؤسسة (Sandbox)

إطلاق البيئة التجريبية التنظيمية في مؤسسة النقد العربي السعودي تهدف إلى تعزيز مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية، ومساعدة المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتهم الابتكارية بضوابط مخففة. الجدير بالذكر أنه بلغ عدد الشركات المشاركة في البيئة التجريبية 21 شركة في عام 2019م.

وتضمنت الخدمات والمنتجات التي تتم تجربتها في البيئة التجريبية:

- 01 خدمة المحافظ الرقمية والتحويل بينها والشراء عبر خاصية الـ (QR Code).
- 02 التحويل الدولي المباشر عن طريق شركات التقنية المالية.
- 03 نشاط التمويل الجماعي بالدين.
- 04 خدمة المدفوعات الرقمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (وتشمل خدمة أجهزة نقاط البيع، وخدمة فواتير سداد، وخدمتي حساب سداد ومدى أونلاين للشراء عبر الإنترنت).

فتح باب التقدم للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية للدفعة الثالثة

03

أعلنت هيئة السوق المالية عن فتح باب التقدم لاستقبال الدفعة الثالثة من طلبات الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية. وتأتي هذه المبادرة بهدف تعزيز ابتكار وتطوير التقنية في السوق المالية، وتوفير إطار تنظيمي داعم للمشاركين لممارسة أعمالهم بكفاءة في ظل التطور السريع في استغلال التقنية المالية المرتبطة بأعمال الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وسعيًا إلى إيجاد وسائل تمويل واستثمار جديدة لرواد الأعمال والمستثمرين مبنية على استراتيجية الهيئة في تسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار التي تعمل تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي.

رقمنة إجراءات اعرف عميلك وتسهيل المعالجة المباشرة من طرف إلى طرف

04

مشاركة
12 بنكاً ومصرفاً



666 ألف
عملية تجريبية بنجاح



نجاح تجربتي تقديم خدمة فتح الحسابات البنكية للأفراد عن بُعد، وخدمة تحديث بيانات اعرف عميلك عن بُعد في إطار البيئة التجريبية التنظيمية (Sandbox) الخاصة بسوق الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة، وذلك بمشاركة 12 بنكاً ومصرفاً عاملاً في السوق المحلية، التي أصبح متاح لها، بعد إتمام هذه الخطوة وبعد تنفيذ أكثر من 666 ألف عملية تجريبية بنجاح.



من منطلق فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية، تم إنشاء مركز فنتك السعودية في مركز الملك عبدالله المالي، ويهدف إلى:

01 دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير مساحات العمل المتخصصة في قطاع التقنية المالية والخدمات المتعلقة بها.

02 توفير مختبرات التقنية المالية والحلول في البيئة التجريبية لتطوير منتجات الفنتك، بالشراكة مع الشركات والجهات الفاعلة في القطاع قبل الحصول على التراخيص الرسمية من الجهات الإشرافية.

03 إطلاق برامج مسرعات متخصصة في التقنية المالية الموافق عليها من الفريق.

04 التواصل المجتمعي للتعريف بالتقنية المالية.

05 عقد الشراكات والاتفاقيات مع الشركاء والداعمين لاستضافة الفعاليات والمناسبات ذات العلاقة داخل وخارج المملكة.

06 تعزيز انتشار التقنيات المالية.

منظومة جديدة من "المدفوعات السعودية" لتسهيل وتسريع الحوالات بين البنوك

◀ 06



انسجاماً مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيق التحوّل الرقمي بقطاع المدفوعات، بدأت مؤسسة النقد من خلال المدفوعات السعودية في تطوير منظومة المدفوعات الفورية بالتعاون مع البنوك والمصارف بالمملكة بهدف تطوير البنية التحتية للقطاع المالي. وتأتي هذه المنظومة الجديدة لتتيح للعملاء إمكانية الحوالات الفورية والمجدولة بين مختلف البنوك في المملكة على مدار الساعة وخارج أوقات عمل البنوك، كما ستوفر مرونة أكبر للعملاء لإضافة تفاصيل تعليمات الدفع للمستفيد لتسهيل التسويات المالية وتنفيذ الأعمال بين الشركات والتحقق من المستفيدين وصحة الحسابات عبر تبني معيار الرسائل المالية الأحدث عالمياً (ISO 2002). كما ستساهم المنظومة في تمكين عدد من الخدمات التي تساهم في تحسين كفاءة النظام المالي ومنها إدارة مخاطر الاحتيال ومكافحة غسل الأموال، ورفع مستوى الابتكار، وتحسين المنتجات المصرفية الحالية وإدارة التدفقات النقدية لقطاع الأعمال.

صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة لمؤسسة النقد العربي السعودي تأسيس شركة مملوكة بالكامل للمؤسسة وللأغراض التالية:

تملك جميع نظم المدفوعات الوطنية وتشغيلها وتطويرها، تهيئة البنية التحتية والبيئة التشغيلية لجميع نظم المدفوعات الوطنية، تمكين جميع القطاعات الحكومية والتجارية من الاستفادة من خدمات المدفوعات الوطنية، ربط مزودي خدمات الدفع المحليين والدوليين من البنوك وغيرها بشبكات ونظم المدفوعات الوطنية، تنفيذ عمليات المقاصة والتسوية المالية بين جميع مزودي الخدمات وتطوير المواصفات الفنية والتشغيلية التي تمكن جميع مزودي الخدمات من التعامل بتوافقية لتعزيز الابتكار.



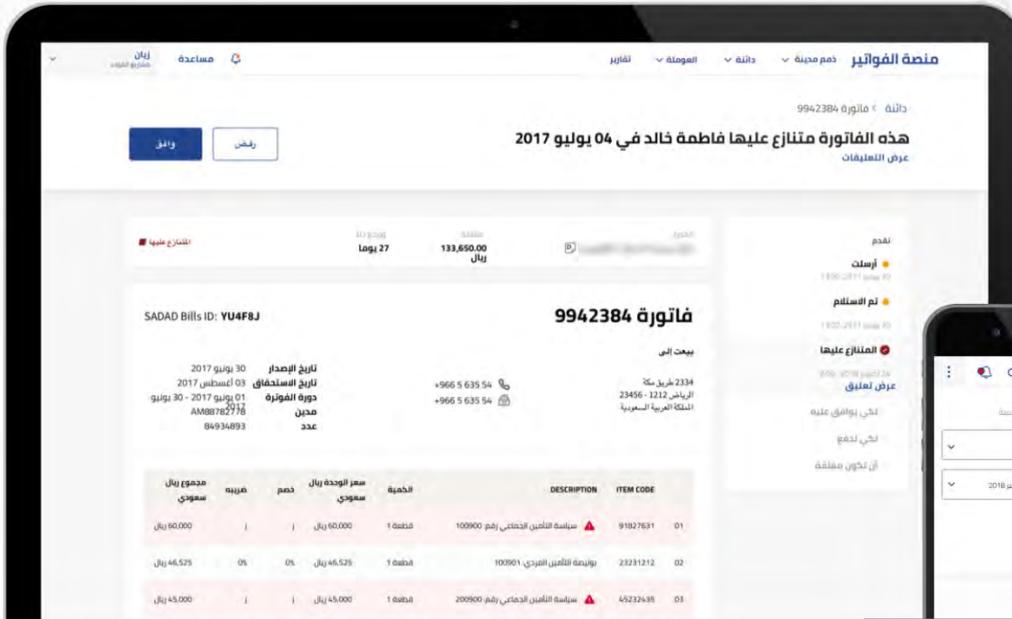
طرحت مؤسسة النقد العربي السعودي مسودة القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات وذلك بعد استطلاع مرئيات العموم والمهتمين في السوق. فقد أتى اهتمام مؤسسة النقد العربي السعودي بالعمل على اعداد مسودة القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات كخطوة استباقية لوضع اطار تنظيمي للترخيص للشركات المالية الفاعلة غير المصرفية في مجال التقنية المالية بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني وبما يحقق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق عن رؤية المملكة 2030 و أهدافه الاستراتيجية في تعزيز الشمول المالي والاعتماد على التقنية في مجال المدفوعات، الأمر الذي نتج عنه ترخيص 4 شركات في الربع الأول من عام 2020. (تم طرح القواعد والترخيص في شهر يناير 2020م).

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن نشر مسودة نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة لاستطلاع مرئيات العموم و المهتمين في السوق بالإضافة الى استطلاع مرئيات الجهات الحكومية ذات العلاقة. فقد أتى اهتمام مؤسسة النقد العربي السعودي بالعمل على اعداد مسودة النظام في سياق التزام المملكة العربية السعودية بالتوصيات الدولية ذات العلاقة، حيث يهدف نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة الى وضع إطار نظامي شامل لتنظيم كافة الجوانب المتعلقة بنظم المدفوعات والخدمات ذات الصلة، بما يحقق المقاصد المرجوة على المستوى المحلي والدولي، بما فيها على سبيل المثال تحفيز الابتكار والمنافسة في نظم وخدمات المدفوعات في المملكة وتحقيق الاستقرار النقدي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة الى وضع الإجراءات و التدابير اللازمة لحماية أموال العملاء المستخدمة في نظم المدفوعات وخدماتها وتوفير الحماية للمستهلكين في قطاع المدفوعات.



انطلاقاً من دور برنامج تطوير القطاع المالي في رقمنة القطاع المالي، أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي القواعد المحدثة لفتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها بشكل رسمي، بحيث تشمل السماح للبنوك والمؤسسات الفردية والأفراد بفتح حسابات بنكية عن طريق الإنترنت.

وانطلاقاً من الجهود الرامية إلى تيسير وتنظيم إجراءات فتح وتشغيل الحسابات البنكية لكافة عملاء البنوك والمصارف، والسعي الدائم نحو رفع مستوى الشمول المالي، إلى جانب مواكبة التطور الاقتصادي التي تشهده المملكة نحو تحقيق أهداف رؤية 2030 وبما يتماشى مع دورها الرقابي والإشرافي على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها.



2019
أفضل إبتكار تقني



وتساهم المنصة في تخفيض التكلفة التشغيلية والوقت الذي تستغرقه عمليات إصدار الفواتير مع رفع كفاءة إجراءات الفوترة وتحسين الإدارة المالية للمنشأة ورفع مستويات الشفافية في أعمالها، بالإضافة إلى توفير تجربة متميزة من ناحية سهولة الوصول إلى الفواتير الصادرة واستعراضها مع عرض الوثائق والمستندات المساندة المرتبطة بالفاتورة والتي يتم رفعها على نظام إيصال، وهو ما ينعكس إيجابياً على سرعة سداد الفواتير ويحسن الإدارة المالية للمنشأة.

إطلاق منصة "إيصال" لفواتير الأعمال والتي تعد خطوة كبيرة في مجال رقمنة الخدمات في المملكة العربية السعودية، إذ توفر حلاً متكاملًا لعمليات الفوترة والمدفوعات بين الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة والموردين الذين يتعاملون مع هذه الجهات، مما يوفر جملة من المزايا لكل من الموردين والمشتريين على حد سواء.

تطوير وإطلاق منصة "التخصيم" لإيجاد قنوات تمويلية ابتكارية إضافية لقطاع الأعمال حيث يمكن لكافة الشركات المرتبطة بالمنصة وخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة طلب التمويل على فواتيرها، وترتبط منصة التخصيم ارتباطاً توافقياً مع منصة إيصال حيث يكفي الارتباط بإيصال للحصول على خدمة التخصيم (National Factoring Platform).

إيصال Esal

تطوير السوق المالية



تسجيل وطرح أسهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) للاكتتاب العام

01

110.4
مليار ريال



أرامكو السعودية
saudi aramco

طرح وإدراج شركة أرامكو السعودية والذي يعد أكبر اكتتاب عام في التاريخ بقيمة تجاوزت 110.4 مليار ريال سعودي، وهي الشركة الوحيدة التي تعد من أكبر 10 شركات تداول فقط في سوق ناشئة. وإدراج الشركة في السوق المالية السعودية، تقدم ترتيب السوق المالية السعودية من المرتبة الثالثة والعشرين إلى المرتبة التاسعة لتصبح من أكبر عشر أسواق مالية في العالم وذلك بدعم أهداف برنامج تطوير القطاع المالي من خلال زيادة عمق السوق المالية.

انطلاقاً من أهداف برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، تم تعديل نظام السوق المالية وتهدف التعديلات الى دعم تطوير مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية وتخفيض المخاطر، إلى جانب تمكين فئات جديدة من الأوراق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية للسوق المالية، من خلال منح الهيئة الصلاحية للترخيص لمؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية.

كما تهدف إلى تطوير آليات تعويض المستثمرين المتضررين في السوق المالية من خلال تطوير آلية الدعوى الجماعية وصناديق تعويض المستثمرين المتضررين، وتيسير حصولهم على التعويضات المستحقة وتسريع الإجراءات المتعلقة بذلك. كذلك ستعزز هذه التعديلات من كفاءة السوق المالية وجاذبيتها، وسترفع من مستوى سلامتها ونزاهتها، وستعمل على تحقيق العدالة في معاملات الأوراق المالية، من خلال ما تضمنه من تعديل بعض العقوبات الواردة في النظام ما تضمنته من تعديل بعض العقوبات الواردة في النظام الواردة في النظام ومنح الهيئة بعض الصلاحيات الإضافية لمعالجة المخالفات بما يعزز من كفاءة الردع.





إطلاق شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) عن خدمة "وكيل الدفع"، كخدمة اختيارية للشركات والصناديق، وذلك ضمن خطط إيداع الاستراتيجية لتوفير حلول مبتكرة وفعالة لجميع مشاركي السوق وتماشياً مع المعايير العالمية.

اكتمال مراحل انضمام تداول إلى مؤشر "إم إس سي آي" ومؤشر "ستاندرد أند بورز داو جونز" للأسواق الناشئة، وتنفيذ المرحلة الرابعة لضم السوق السعودي لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة الثانوية

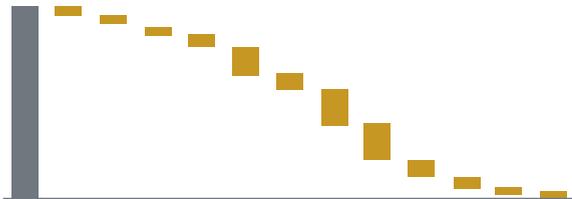
اكتملت أغلب مراحل انضمام السوق السعودي إلى المؤشرات العالمية (إم إس سي آي) و(ستاندرد أند بورز داو جونز) و (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة. الأمر الذي ساهم في العديد من التطورات ذات العلاقة بأهداف برنامج تطوير القطاع المالي، أهمها:

01 ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين المسجلين QFIs بنسبة 309% نهاية عام 2019م (من 453 إلى 1853 مستثمراً).

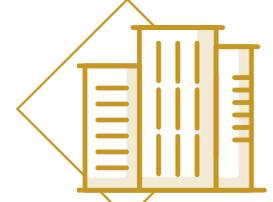
02 بلوغ صافي الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية خلال الفترة ذاتها نحو 100 مليار ريال.

03 ارتفاع نسب تداولات المستثمرين المؤسسيين خلال عام 2019م، وسجلت نسبة التغير في تداولات المستثمرين المؤسسيين ارتفاعاً بـ 29.6% بنهاية عام 2019م مقارنة بعام 2018م، مما يعزز من كفاءة السوق واستقراره.

96.1 4.4 4.9 4.5 5.6 14.1 8.4 16.3 17.9 7.8 5.0 2.7 4.4



05 إطلاق مؤشر إم إس سي آي تداول 30 (إم تي 30) المشترك لأكبر الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية



30 شركة الأكبر حجماً
من حيث القيمة
السوقية

أعلنت شركة "إم إس سي آي"، المزود العالمي للمؤشرات، وشركة السوق المالية السعودية "تداول" عن إطلاق مؤشر إم إس سي آي تداول 30 (إم تي 30) المشترك. ويتضمن مؤشر إم إس سي آي تداول 30 (إم تي 30) قرابة 30 شركة مدرجة في السوق المالية السعودية تعد أكبرها حجماً من حيث القيمة السوقية وأكثرها تداولاً.

كما سيشكل أساساً لتطوير عقود المؤشرات المستقبلية في السوق المالية السعودية، وكذلك صناديق المؤشرات المتداولة وغيرها من المنتجات المتداولة الأخرى بما فيها المشتقات المالي.

استكمال تنفيذ أول اندماج بين الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية

◀ 06

أتمت السوق المالية السعودية (تداول) نجاح أول عملية اندماج في تاريخ السوق المالية السعودية بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول. وتتطلع هيئة السوق المالية إلى أن تكون عملية الاندماج هذه هي المرجع الأساسي لطلبات الاندماج المتوقع إتمامها في المستقبل وأن يتم اتخاذ ما يلزم لدعم مثل هذه الممارسات التي تخدم كل من مساهمي الشركات المدرجة، بالإضافة إلى تحقيق سلامة السوق وتعزيز حماية أقلية المساهمين.

اعتماد التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة

◀ 07

تحقيقاً لأهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تنويع قاعدة المستثمرين في السوق المالي، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن اعتماد التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب حصصاً استراتيجية في الشركات المدرجة لتكون نافذة اعتباراً من تاريخ نشرها. وتهدف التعليمات إلى تنظيم الأكام والمتطلبات والشروط اللازمة لتملك المستثمر الاستراتيجي الأجنبي لحصة استراتيجية في الشركات المدرجة، وتحديد التزاماته والتزامات الأشخاص المرخص لهم في هذا الشأن.

تفعيل عدد من التغييرات الجوهرية على السوق الموازية "نمو" منها البدء بتطبيق آلية انتقال الشركات المدرجة إلى السوق الرئيسية، والسماح بالإدراج المباشر بحيث يتم تنظيم تسجيل الأسهم في نمو. كذلك تعديل متطلبات الإفصاح في القوائم المالية الأولية في نمو بحيث تكون نصف سنوية وغيرها من التعديلات التي ساهمت في إنعاش سوق نمو. وكان لهذه التعديلات أثر واضح، حيث ارتفعت قيم التداول ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع ووصل المتوسط اليومي لقيم التداول إلى مستويات 28 مليون ريال مقارنة بـ 2.1 مليون ريال لمتوسط قيم التداول اليومية من بداية العام.

01 البدء بتطبيق آلية انتقال الشركات المدرجة إلى السوق الرئيسية.

02 السماح بالإدراج المباشر.

03 تعديل متطلبات الإفصاح في القوائم المالية الأولية في نمو بحيث تكون نصف سنوية.



◀ 09 إطلاق مؤشر نمو - السوق الموازية ذو الحد الأعلى

انطلاقاً من أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي، وهو تعميق السوق المالية، أعلنت تداول عن إطلاق مؤشر نمو- السوق الموازية ذو الحد الأعلى (نمو حد أعلى) بهدف تطوير السوق الموازية وزيادة عدد الشركات المدرجة فيها والسيولة المتداولة.

تداول
Tadawul

نمو - السوق الموازية
عالم جديد من الفرص الإستثمارية



إجراء تعديلات في المقابل المالي للخدمات المقدمة في سوق الصكوك والسندات

10

أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) عن إعادة هيكلة المقابل المالي للخدمات المقدمة في سوق الصكوك والسندات، ويأتي ذلك كجزء من الجهود الهادفة إلى تطوير السوق المالية ضمن برنامج تطوير القطاع المالي.

أبرز التغييرات:

- 01 تخفيض المقابل المالي لخدمة إنشاء سجل مالكي الأوراق المالية
- 02 تخفيض المقابل المالي لخدمة إدارة سجل مالكي الورقة المالية المقدمة من إيداع.
- 03 تخفيض الحد الأدنى ووضع حد أقصى للمقابل المالي السنوي الذي تتقاضاه شركة تداول لإدراج الصكوك والسندات على كل إصدار.

استنادا الى اهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تعميق السوق المالي، بدأت شركة السوق المالية (تداول) بتطبيق جلسة جديدة للتداول على سعر الإغلاق، وذلك بهدف الموازنة مع أفضل الممارسات العالمية، وتمتد جلسة "التداول على سعر الإغلاق" لعشر دقائق بعد فترة مزاد الإغلاق من الساعة 3:10 مساءً إلى الساعة 3:20 مساءً لكل من السوق الرئيسية والسوق الموازية (نمو) بالإضافة إلى حقوق الأولوية المتداولة وسيتمكن المستثمرين من التداول خلال هذه الجلسة بسعر الإغلاق الناتج عن مزاد الإغلاق.

إطلاق حزمة من التعديلات على قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة

انطلاقاً من أحد أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تنويع قاعدة المستثمرين بالسوق المالية، أطلقت هيئة السوق المالية حزمة من التعديلات على قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ومن بينها:

01 السماح للشركات الأجنبية بإدراج أسهمها في السوق المحلية، والذي يعد من خطوات جذب مصدرين أجنب.

02 تسهيل على رواد الأعمال لجمع الأموال وذلك بتوسيع نطاق الطرح المستثنى بحيث يتم الطرح بدون موافقة الهيئة.

اعتماد قواعد مركز مقاصة الأوراق المالية وقواعد وإجراءات التداول والعضوية للمشتقات

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره باعتماد قواعد مركز مقاصة الأوراق المالية وقواعد وإجراءات التداول والعضوية للمشتقات. وتهدف قواعد مركز مقاصة الأوراق المالية إلى تنظيم عضوية مركز المقاصة وما يترتب عليها من التزامات، كما تهدف قواعد التداول والعضوية للمشتقات إلى تنظيم عضوية سوق المشتقات ونشاط التداول في المشتقات.

انضمام هيئة السوق المالية إلى عضوية المنتدى الدولي لهيئات التدقيق المستقلة (IFIAR)

14

أعلن المنتدى الدولي لهيئات التدقيق المستقلة عن انضمام هيئة السوق المالية لعضويته. وكان هذا الانضمام على إثر تنظيم الهيئة كجهة مستقلة للرقابة على مراجعي الحسابات. ومن أبرز فوائد انضمام الهيئة إلى عضوية المنظمة، هي مشاركة المعرفة حول تطورات بيئة مهنة المراجعة والخبرة العملية للمنظمين المستقلين لمهنة المراجعة، وتعزيز التعاون والاتساق في النشاط التنظيمي.



INTERNATIONAL FORUM OF INDEPENDENT AUDIT REGULATORS

المكوك وأدوات الدين



نجح المركز الوطني لإدارة الدين بفتح آجال جديدة طويلة الأجل في السوق المحلي لأول مرة في إصدارات 12 سنة و 15 سنة و 30 سنة وخلق منحى كامل خالي من المخاطر ليمثل بذلك مؤشر قياس جديد للمصدرين المحتملين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ليتمكنهم من خلاله الاسترشاد بأسعار العائد، بالإضافة إلى خلق طلب في السوق (إضافة إلى وسائل الإقراض البنكية التقليدية) في هذه الأجال.

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" عن عزمها لتقديم تصنيفات على النطاق المحلي ليتمكن بذلك المصدرين المحليين الذين لديهم تصنيفات مماثلة للتصنيف الائتماني السيادي على النطاق العالمي أن يحققوا تصنيفات على الصعيد المحلي في الفئة Aaa.sa.

تمكن فريق عمل المركز الوطني لإدارة الدين خلال العام 2019م من تنويع إصداراته ليتم إصدار ما يعادل 120 مليار ريال منها 70 مليار ريال إصدارات محلية و 50 مليار ريال إصدارات دولية كما تم سداد أصل دين بقيمة 2 مليار ريال، والذي ساهم في تحقيق أهداف وزارة المالية في تطوير السياسة المالية مستدامة.

إصدارات محلية 70 مليار

إصدارات دولية 50 مليار

120 مليار



إصدارات بريال





إنضمام إصدارات المملكة العربية السعودية بالدولار إلى مؤشر "جي بي مورغان" للأسواق الناشئة. حيث تشكل إصدارات المملكة 3.1% من وزن المؤشرات حسب إعلان جي بي مورغان. ويعكس ذلك دور المملكة كأحد أهم المصدرين السياديين في الأسواق الناشئة، الذي بدوره سيدعم قاعدة المستثمرين لإصدارات حكومة المملكة، وإصدارات الشركات المملوكة بالكامل من الحكومة، وتحسين مستويات السيولة فيها.

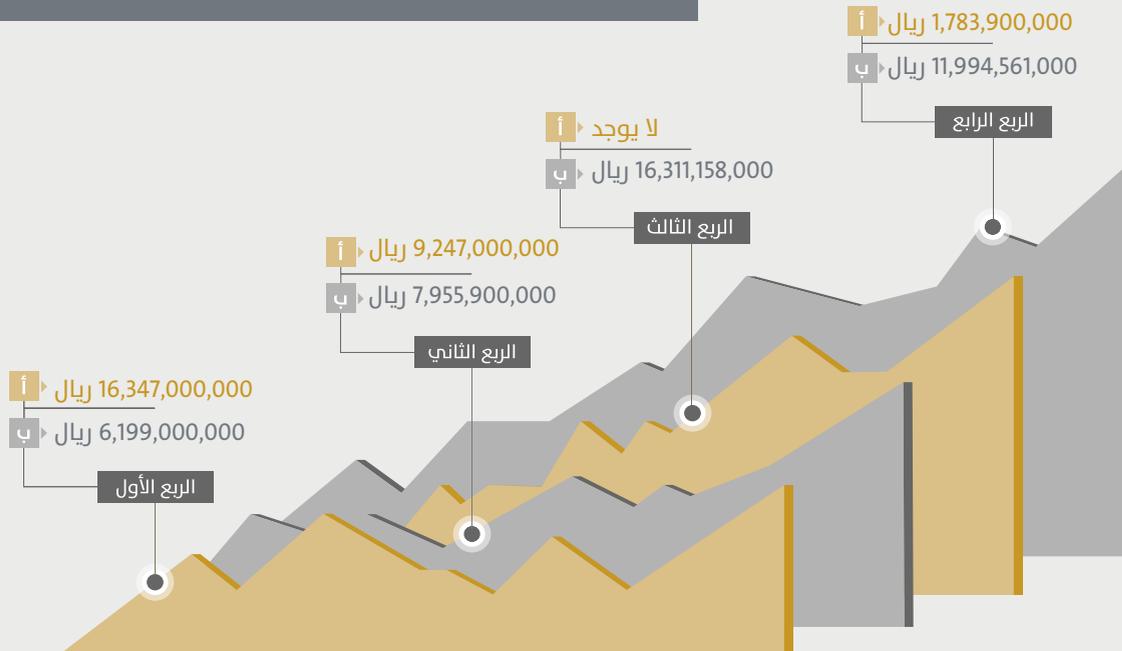
تم إنشاء صناديق استثمارية للتداول في الصكوك السيادية السعودية من قبل شركات مرخص لها، حيث بلغ عدد تلك الصناديق 3 و تتجاوز قيمة الأصول بها 2.53 مليار ريال. و الذي بدوره يسهم بشكل مباشر بتحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تطوير سوق مالية متقدمة.

إدراج أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

05

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال العام 2019م على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج وتداول أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية مفضلة كالتالي:

تخطت ولأول مرة في تاريخ المملكة التداولات المحلية لسوق الدين الثانوية حاجز 1158% لتبلغ 9.9 مليار ريال خلال العام 2019م مقارنة أحجام التداولات خلال العام 2018م البالغة 789 مليون ريال فقط.



أ	قيمة أدوات الدين الحكومية الجديدة المدرجة	الإجمالي
		27,377,900,000 ريال
ب	قيمة أدوات الدين الحكومية المدرجة من فئة سبق إدراجها	الإجمالي
		42,460,619,000 ريال

تخفيض القيمة الاسمية للصكوك المحلية المدرجة الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية

أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) الموافقة على الطلب المقدم من وزارة المالية لتخفيض القيمة الاسمية للصكوك المحلية المدرجة الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وذلك نتيجة لتغيير القيمة الاسمية من مليون ريال إلى ألف ريال للصك دون تغيير في حجم الإصدار وذلك لعدد 29 إصداراً، على أن يتم البدء بهذا التعديل من يوم الأحد الموافق 2019/6/9م.

التنافسية المالية



تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية

تحقيق التقدم في تقارير التنافسية العالمية لعام 2019م، ومن أهم ما حققته المملكة من تقدم في تقارير التنافسية العالمية ذات الصلة ببرنامج تطوير القطاع المالي، ممثلة بهيئة السوق المالية، ما يلي:

أ تقرير ممارسة الأعمال

حققت المملكة في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي المرتبة (62) عام 2020م مقارنة بالمرتبة (92) عام 2019م متقدمة بذلك (30) مرتبة.



تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية

ب | تقرير التنافسية العالمي

حققت المملكة في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" المرتبة رقم (36) لهذا العام مقارنة بالمرتبة (39) عام 2018م.



تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية

ت الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

حققت المملكة في الكتاب السنوي لمركز التنافسية العالمي التابع لمعهد التنمية الإدارية (IMD) لعام 2019م أكبر تقدّم بين الدول الأكثر تنافسية في تقرير الكتاب، إذ حصلت على المرتبة (26) متقدمة (13) مرتبة عن العام الماضي.

الجدول رقم (3): ترتيب المملكة في مؤشرات الكتاب السنوي للتنافسية العالمي



تقدم ترتيب المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بالسوق المالية السعودية

التغير	عام		المؤشر
	2019 م	2018 م	
+7 ↑	52	59	المستثمرين الأجانب (للمستثمرين الأجانب حرية الحصول على حصص سيطرة في الشركات المحلية)
+11 ↑	25	36	الأسواق المالية (توفير التمويل للشركات)
+1 ↑	33	34	إدراج الشركات المحلية (عدد الشركات المحلية المدرجة)
+26 ↑	12	38	مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر)
+15 ↑	24	39	حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)
+19 ↑	25	44	رأس المال الجريء (اتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)
+9 ↑	23	32	مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)
+10 ↑	25	35	ممارسات التدقيق والمحاسبة (يتم تطبيق ممارسات التدقيق والمحاسبة في الأعمال على نحو كاف)
+7 ↑	33	40	الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)
+9 ↑	34	43	الحوافز الاستثمارية (جاذبة للمستثمرين الأجانب)
+1 ↑	23	24	رسملة سوق الأسهم (مليار دولار)
+1 ↑	21	22	القيمة المتداولة في سوق الأسهم (بالدولار للفرد)
+2 ↑	45	47	نشاط الاندماج والاستحواذ (الصفقات بحسب الشركات المدرجة)

02 انضمام المملكة على العضوية في مجموعة العمل المالي (FATF)



انضمام المملكة على العضوية في مجموعة العمل المالي (FATF) يأتي لتتويج وتعزيز لمكانة المملكة الدولية وإبراز لجهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، ويعزز تعامل المؤسسات المالية في المملكة مع المؤسسات المالية الدولية.



التثقيف المالي والأكاديمية المالية



01 ◀ إطلاق حملة توعوية تحت شعار "وعي مالي أكثر"

أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي حملة توعوية واسعة تحت شعار "وعي مالي أكثر" وذلك من خلال فروعها المنتشرة في مناطق المملكة وذلك تعزيزاً لأهداف برنامج تطوير القطاع المالي في رفع الوعي المالي.



وتُعَدُّ هذه الحملة، التي استهدفت أكبر شريحة ممكنة من فئات المجتمع من خلال تنظيم معارض توعوية داخل المراكز التجارية، ضمن جهود المؤسسة المستمرة في تنظيم الحملات التوعوية والتثقيفية بين الجمهور والتي تسعى من خلالها لرفع الوعي المالي والمعرفي لدى المتداولين بالنقد، إلى جانب خصائص العملة الوطنية والعلامات الأمنية الظاهرة للتعريف بالورقة السليمة، وتعزيز السلوك الإيجابي في التعامل مع فئات العملة المعدنية بجميع فئاتها، والتشجيع على استخدامها في التعاملات اليومية، وتنمية ثقافة الادخار.



أعلنت الأكاديمية المالية، أحد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، عن التعاقد مع المعهد القانوني للأوراق المالية والاستثمار (CISI) في مجال تطوير واستضافة اختباراتهم المهنية. وسيساعد ذلك في رفع مستوى الاحترافية لدى جميع المشاركين وبالتالي تزويد المستثمرين بمزيد من الثقة والحماية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تنمية ونمو قطاع السوق المالية في المملكة.

إبرام الأكاديمية المالية اتفاقيات ومذكرات تعاون مع عدد من الجهات

03



أبرمت الأكاديمية المالية، أحد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، مذكرة تعاون لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في الصناعة المالية وإعدادها لسوق العمل. وسيتم ذلك من خلال إقامة برامج تدريبية إلكترونية متخصصة على منصة "دروب" باعتبارها منصة التدريب الإلكترونية الوطنية.

01



كما أبرمت الأكاديمية المالية عقد مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) لاستضافة اختباراتهم المهنية في مراكز الاختبارات التابعة للأكاديمية المالية في كل من الرياض وجدة والدمام وأبها.

02



توقيع اتفاقية شراكة مع الهيئة العامة للأوقاف، ضمن برنامج استدامة وتمكين، وذلك لتمكين القطاع الربحي عن طريق تدريب وتطوير العاملين في قطاع الأوقاف.

03



وقعت الأكاديمية المالية وكلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال التجارية (IE Business) مذكرة تفاهم لتوفير دورات تدريبية مهنية متطورة وحديثة في مجال المالية والمصرفية وسوق المال والتأمين من خلال محاضريها الدوليين المتخصصين في السوق لزيادة المعرفة المالية وكفاءة المديرين التنفيذيين في المملكة.

04

2,388,828,322
162,879,399
63,638
108
132
29

إطلاق الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار المقدمة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، والشهادة المهنية للإفصاح عن المعلومات لمصدري الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في السوق المالية السعودية

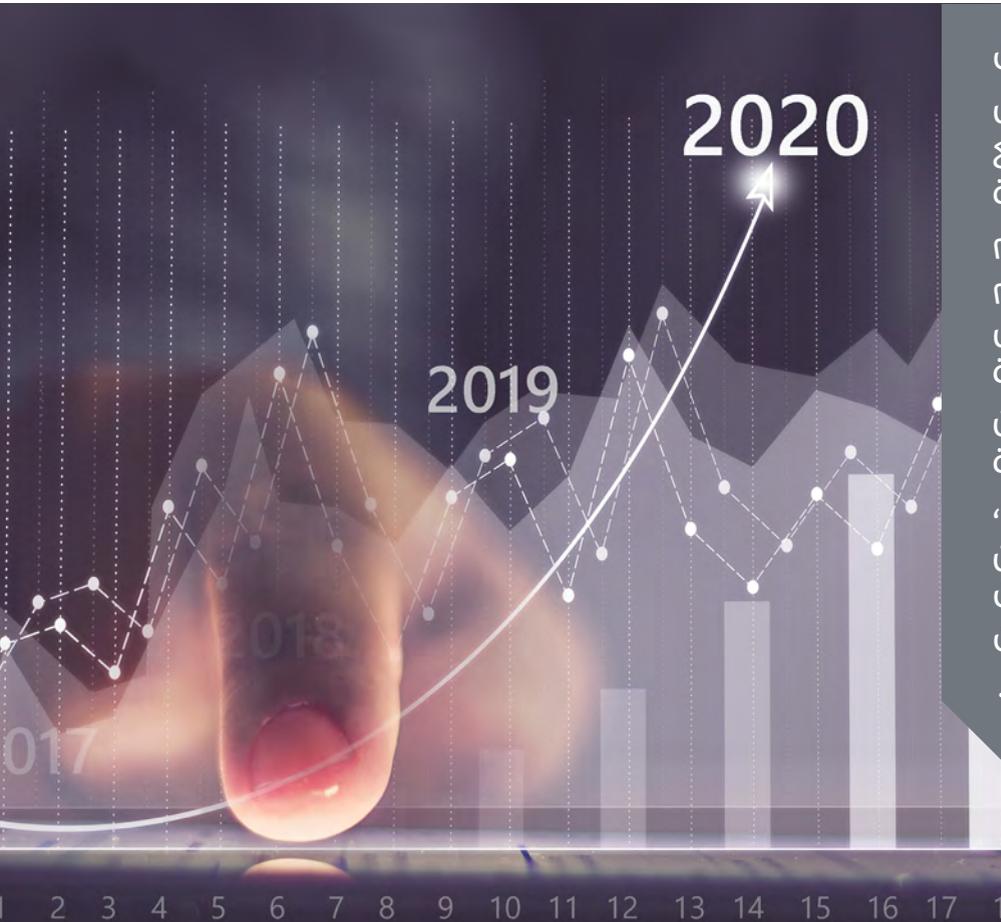
◀ 04

استمراراً لجهود الهيئة في رفع المستوى المعرفي للعاملين في مجال إدارة الأصول وتحليل الاستثمار وتعزيزاً لقدراتهم الفنية، أطلقت الهيئة اختبار الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار المقدمة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (Chartered Institute for Securities & Investment CISI).

كما أعلنت تداول عن إطلاق الشهادة المهنية للإفصاح عن المعلومات لمصدري الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في السوق المالية السعودية، ويأتي ذلك سعياً إلى تحسين جودة الإفصاحات وذلك بحسب قواعد الإدراج واللوائح ذات العلاقة والتعليمات الخاصة بإعلانات الشركات وإعلانات الصناديق الاستثمارية ولتحقيق أفضل معايير الشفافية ورفع مستوى المهارات اللازمة لمسؤولي الإفصاح.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة و التمويل





إطلاق منصة التمويل عبر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث ستكون بوابة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال جمع كلا من رواد الأعمال، وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الباحثين عن التمويل حيث يتيح لهم اختيار التمويل المناسب لهم ومن ثم إيصالهم الى الجهات التمويلية من بنوك وشركات تمويل وشركات استثمارية، كما تجاوزت المؤسسة مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي بشأن نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي قروض البنوك قبل حلول 2020م، حيث تم تحقيق نسبة 5.7% في الربع الرابع من 2019م، وتأتي كل هذه الجهود ضمن إنجازات مبادرة تحفيز القطاع المالي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذها المؤسسة.

تحقيق نسبة تمويل
المنشآت الصغيرة
والمتوسطة
5.7%

إنشاء بنية تحتية للتمويل والتأمين فائق الصغر

اعتماد قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر المحدثة، التي تطبق لتنظيم أعمال الشركات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر في المملكة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي تماشياً مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في توفير منتجات تمويلية تلبي حاجة العملاء الحرفيين والمهنيين ومن في حكمهم للقيام بأعمالهم.

إتاحة فرص متكافئة لشركات التمويل

إصدار قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل التي تختص بحساب أوعية الزكاة للبنوك وشركات التمويل المرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي. أيضاً تم إصدار صيغ نموذجية لعقود التمويل العقاري بصيغتي المرابحة والإجارة سعياً في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي.

أيضاً تم توحيد عقد التمويل العقاري للأفراد بصيغتي (المرابحة والإجارة)، وتوحيد عقد الإيجار التمويلي للمركبات للأفراد وفق صيغ نموذجية، مما يساهم في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي.

الإجراءات المتخذة لتخفيف آثار إلغاء نظام البيع بالتقسيط

04

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي ضوابط وتعليمات تنظم مزاوله الشخص ذي الصفة الطبيعية أو المعنوية (التاجر) تمويل سلع منشآت أو خدماته لزيائنه، وذلك من خلال جهات التمويل المرخص لها دعماً لأهداف برنامج تطوير القطاع المالي.

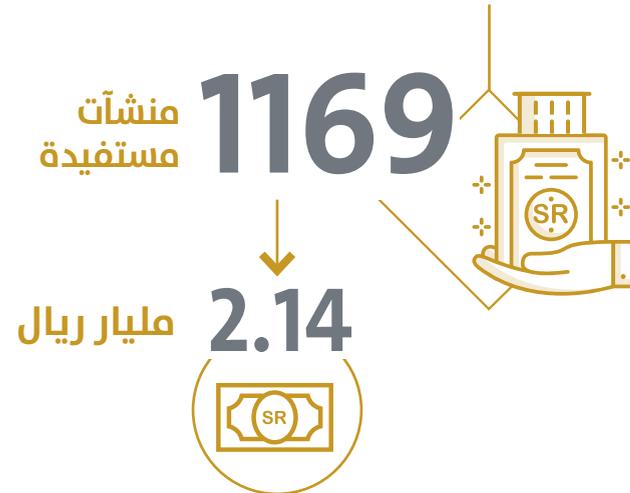
كما قامت المؤسسة بإصدار قواعد تنظيم شركات التمويل الاستهلاكي المصغر لتنظيم عمل هذه الشركات والمساهمة في استقطاب عدد من أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة وتحفيزهم للحصول على التراخيص اللازمة والعمل تحت مظلة المؤسسة وذلك بهدف تحسين بيئة الاستثمار في قطاع التمويل ومكافحة مخاطر التمويل العشوائي، واستيعاب الممارسين الجيدين لنشاط التمويل تحت غطاء نظام البيع بالتقسيط. دعماً لأهداف برنامج تطوير القطاع المالي.

تفعيل الإقراض غير المباشر

05

من خلال أحد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، والتي سعت الى تفعيل الإقراض الغير مباشر بهدف تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات التمويل، بادرت مؤسسة النقد العربي السعودي بالسماح بنشاط التمويل الغير المباشر الذي يدعم أهداف البرنامج في زيادة اقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية مبادرة الإقراض غير المباشر بهدف تعزيز إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات التمويل المرخصة، والتي بدورها تعمل على تقديم حلول تمويلية وقروض بمميزات تنافسية، وبالمقارنة بين عامي 2018م و 2019م حققت المبادرة انخفاض في متوسط تكلفة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 40%، كما حققت انخفاض بنسبة 75% في متوسط تكلفة التمويل لشركات التمويل، فيما وصل عدد المنشآت المستفيدة من المبادرة حتى نهاية 2019م إلى 1169 منشأة بإجمالي مبالغ مصروفة بلغت 2.14 مليار ريال، وذلك من خلال 18 شركة تمويل.





شهد برنامج "كفالة" في 2019م ارتفاع قيمة الكفالات بنسبة 164%، وبتحقيق البرنامج لأول مرة أرباح قدرها 10 مليون ريال بسبب رفع كفاءة المحفظة وتحجيم المخاطر وتنويع المنتجات ومضاعفة عدد المستفيدين، ووصلت قيمة الكفالات في 2019م إلى 4.8 مليار ريال بعد أن كانت في 2018م 2.9 مليار وفي 2017م 1.8 مليار ريال محققة نسبة نمو بلغت أكثر من 164%.



إطلاق بوابة التمويل عبر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تتيح للمنشآت الباحثة عن التمويل اختيار التمويل المناسب لهم والربط مع الجهات التمويلية من بنوك وشركات تمويل، وتهدف إلى:

- 01 مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال للوصول إلى التمويل المناسب.
- 02 رفع معدل الإقراض والاستثمار وتنمية الاقتصاد.
- 03 فتح باب المنافسة بين الجهات التمويلية لتقديم عروض تمويلية مناسبة.
- 04 خفض تكاليف وتوفير الوقت والجهد للحصول على التمويل.

المنجزات الأخرى ذات العلاقة



Islamic Financial Services Board

عقدت مؤسسة النقد العربي السعودي وبالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ورشة عمل تدريبية بعنوان "تسهيل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية"، وتأتي هذه الفعالية ضمن سلسلة من ورش العمل التي ترعاها مؤسسة النقد والهادفة إلى بناء الكفاءات في المالية الإسلامية محلياً ودولياً، إلى جانب تعزيز موقع المملكة الرائد في صناعة المصرفية الإسلامية حيث تمثل هذه الصناعة في المملكة ما يقارب 20.2% من أصول الصناعة المصرفية الإسلامية عالمياً. وتعد مؤسسة النقد عضواً مؤسساً في مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يُعنى بإصدار المعايير الاحترافية للمؤسسات المالية الإسلامية (البنوك والتكافل وأسواق رأس المال).

Regional Workshop

er, 2019



إصدار القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية

من منطلق هدف برنامج تطوير القطاع المالي لتعزيز شمولية القطاع المصرفي، اصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية بهدف توسيع نطاق انتشار الخدمات المصرفية في كافة مناطق المملكة وذلك لتعزيز شمولية القطاع المالي المدرج ضمن اهداف البرنامج.

الترخيص للبنوك الأجنبية

ضمن أحد المستهدفات لتحقيق إحدى الركائز الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي، تم الترخيص عدد من البنوك الأجنبية. حيث يتوقع من خلال هذه الترخيص تحقيق قيمة مضافة للقطاع المصرفي في المساهمة بدعم وتعزيز نمو القطاع الخاص من خلال تلبية الاحتياجات التمويلية، وتقديم حلول مالية مبتكرة تساهم في رفع مستوى الخدمات البنكية المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى خلق فرص وظيفية أكبر.

فتح قنوات تمويل جديدة للمشاريع الحكومية

04

فتح قنوات تمويل جديدة للمشاريع الحكومية، عن طريق وكالات ائتمان الصادرة ذات الأولوية حسب قائمة المشاريع الحالية وحسب قوة الائتمان لهذه الوكالات، والذي ساهم في ضمان استدامة المملكة للوصول لمختلف أسواق الدين بالإضافة الى المساهمة في الإسراع بتأمين متطلبات التمويل للمشاريع المؤهلة.

تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ

05

عملت المؤسسة على تشجيع وتحفيز عمليات الاندماج لشركات التأمين، ويأتي ذلك من منطلق جهود المؤسسة الرامية إلى حماية استقرار ومثانة النظام المالي فقد سعت المؤسسة إلى تشجيع وتحفيز الشركات العاملة في قطاع التأمين على الاندماج والاستحواذ، وقد قادت الجهود إلى سعي القطاع للبدء بثلاث عمليات اندماج لستة شركات.

تعزيز تنفيذ التأمين الإلزامي للمركبات

06

انطلاقاً من أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تطوير قطاع التأمين، أعلنت المؤسسة عن تحديث بعض مواد الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات المعمول بها حالياً بهدف حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من التغطيات التأمينية من أي ممارسات قد تلحق ضرراً بهم.

تطوير قطاع التأمين

07

انطلاقاً من أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في تطوير قطاع التأمين أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد الترخيص لفروع شركات التأمين الأجنبية سعياً إلى تمكين وتعزيز البيئة الاستثمارية من خلال إصدار قواعد الترخيص لفروع شركات التأمين الأجنبية. ودعم منصات البيع الإلكتروني من خلال تشجيع التحول الرقمي للقطاع المالي ورفع حصة المعاملات غير النقدية، حيث دعمت المؤسسة تأسيس منصات البيع الإلكتروني لشركات الوساطة الإلكترونية (قطاع التأمين).



مبادرات 2019

02

خلال عام 2019 م، أنهى البرنامج
العديد من المبادرات التي
ساهمت في تطوير السوق
المالية السعودية

مبادرات ركيزة "تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص" التي تم انجازها

01

الركيزة ٤ تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

المبادرة

بناء منصة وطنية إلكترونية للتخصيم

الأثر

تعزيز نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

المبادرة

إنشاء بنية تحتية للتمويل فائق الصغر

الأثر

زيادة مساهمة الشركات فائقة الصغر وذوي الدخل المنخفض

المبادرة

تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ في مجال التأمين لزيادة الحجم والملاءة

الأثر

ضبط سوق التأمين مما سيؤدي إلى تقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وزيادة الحجم، وتقوية الميزانيات العمومية

مبادرات ركيزة "تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص" التي تم انجازها

01

الركيزة ٤ تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

المبادرة

إعداد إطار لمخاطر
المالية العامة وأثرها
على القطاع المالي

الأثر

سوف تسفر هذه المبادرة عن أفضل
الممارسات والتفاعلات في إدارة
المخاطر على القطاع المالي بأسره

المبادرة

وضع آلية لتسهيل الوصول
إلى المؤشرات المالية
والاقتصادية وتوحيدها

الأثر

ستؤدي هذه المبادرة إلى
تنساق أفضل عند التواصل مع
الجمهور الدولي

المبادرة

تحسين تسجيل
الرهن العقاري
وممارسات التنفيذ

الأثر

زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في
الناتج المحلي الإجمالي مدفوعاً بنمو
الرهن العقاري

مبادرات ركيزة "تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص" التي تم انجازها

01

الركيزة ٤ تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

المبادرة

تصميم وإطلاق
منتجات ضمان
الرهن العقاري

الأثر

زيادة حصة الأئتمان للقطاع الخاص
في الناتج المحلي الإجمالي
مدفوعاً بنمو الرهن العقاري

المبادرة

تسريع إطلاق
منتجات إعادة
التمويل العقاري

الأثر

زيادة حصة الأئتمان للقطاع الخاص
في الناتج المحلي الإجمالي
مدفوعاً بنمو الرهن العقاري

المبادرة

إتاحة فرص
متكافئة لشركات
التمويل

الأثر

زيادة حصة تمويل
المنشآت الصغيرة
والمتوسطة

مبادرات ركيزة "سوق مالية متقدمة" التي تم انجازها

الركيزة تطوير سوق مالية متقدمة

المبادرة

التمكين الرقمي
لعملية فتح
حساب الاستثمار

الأثر

- تبسيط وزيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات المصرفية
- تعزيز كفاءة العمليات المصرفية

المبادرة

دراسة إنشاء هيكل تنظيمي
مستقل للرقابة على مكاتب
مراجعة أعمال الشركات المدرجة

الأثر

- جذب المستثمرين المحليين والأجانب
- زيادة ملكية المستثمر الأجنبي في القيمة السوقية للأسهم
- تعزيز ثقة المستثمرين
- تحسين معايير الحوكمة

مبادرات ركيزة "سوق مالية متقدمة" التي تم انجازها

الركيزة تطوير سوق مالية متقدمة

المبادرة

تعزيز دخول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح حسابات للدخول إلى السوق المالية السعودية

الأثر

- تقليل الوقت وتحسين مستوى الملائمة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بعملية فتح حساب للمستثمرين المؤهلين
- زيادة ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم
- زيادة مساهمة المستثمرين الأجانب في القيمة المتداولة

المبادرة

دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء

الأثر

- زيادة حجم ومشاركة صناديق الملكية الخاصة / رأس المال الجريء
- زيادة التمويل للشركات الناشئة / التمويل المبكر

مبادرات ركيزة تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، الادخار، وما الى ذلك)

03

الركيزة ٤ تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، والادخار، وما إلى ذلك)

المبادرة

تبسيط الوصول
إلى منتجات
الادخار المصرفي

الأثر

- زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار المصرفي بسبب زيادة الوصول إلى المناطق النائية
- زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار التأمينية بسبب تعزيز قواعد التأمين المصرفي

المبادرة

تطوير منتجات مصممة
خصيصاً للفئات ذات
الدخل المنخفض

الأثر

عدد الأنواع الإضافية
المتاحة من منتجات الادخار:
1+ من المخططات المتاحة

مبادرات ركيزة تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، الادخار، وما الى ذلك)

03

الركيزة ٤ تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، والادخار، وما إلى ذلك)

المبادرة

توزيع برامج استثمار جماعي
من خلال جهات أخرى غير
الأشخاص المرخص لهم

الأثر

زيادة في المدخرات المودعة في
منتجات برامج الاستثمار الجماعي بسبب
تسهيل القيود المفروضة على التوزيع

المبادرة

تقديم حوافز للبنوك
لجذب الودائع طويلة
الأجل

الأثر

زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار
المصرفي بسبب زيادة الاحتياجات التنظيمية
للقطاع الخاص

مؤتمر
القطاع
المالي

04

01 مؤتمر القطاع المالي

انطلق مؤتمر القطاع المالي في
نسخته الأولى تحت شعار

أفاق مالية واعدة..

في الفترة من 24 - 25 أبريل 2019م،
ولاقى نجاحاً كبيراً على الصعيد المحلي
والاقليمي والدولي.



2400

تحميل
لتطبيق المؤتمر



4200

الحضور



40

دولة مشاركة



20

ورشة عمل



140

متحدث



14

جلسة رئيسة



تمكين

أقطاب صناعة
الخدمات المالية
والتمويل والاستثمار
المالي والتأمين من
اللقاء والاجتماع في
مكان واحد.



تعريف

برنامج تطوير القطاع
المالي ومبادراته التي
تعزز تحقيق الأهداف
الاستراتيجية لرؤية
2030، وتسهم في
تقدم التنافسية محلياً
واقليمياً ودولياً.



إبراز

مكانة القطاع المالي
السعودي على
المستوى المحلي
والإقليمي والدولي.



عرض

الفرص الاستثمارية
في القطاع المالي
وتحفيز التنافسية
في الخدمات المالية
وتحسين جاذبية
أسواق رأس المال
في المملكة.



تبادل

التجارب والمعرفة
المالية وأبرز التحديات
والممارسات لتطوير
القطاع المالي من خلال
منصة حوار وتفاعل.



توفير

بيئة لاجتماع رواد
القطاع المالي
(العام والخاص)
ذو الطبيعة
المتنوعة، وتقديمه
كقطاع متطور في
الاقتصاد الوطني.



A photograph of two business professionals in white shirts. One person is pointing at a laptop screen while the other looks on. A hand is also seen holding a pen over a document. The background is a bright blue wall.

البرنامج
التدريبي

04

أن الدورات التخصصية التدريبية لها دور كبير في مقل مواهب أبناء وبنات الوطن ويوفر لهم فرص عمل أفضل ومراكز إدارية وتنفيذية أعلى. ولهذا نفخر بالمتدربين الذين اكملوا تدريبهم. حيث قام البرنامج بتدريب عدد من المتدربين لفترات تتراوح من شهرين إلى ثمانية أشهر ليكونوا فخر لوطنهم وقد تقلدوا عدة مناصب. و سيستمر البرنامج بإعداد الخبرات الوطنية في المجال المالي.

- نوف صالح العمر**
مديرة علاقات - البنك العربي الوطني
- لمى عبدالله الرزقان**
حديثة التخرج
- محمد صالح الغامدي**
متدرب في برنامج أكاديمية ماسك في شركة ماسك الاستثمارية
- نوف منصور المالك**
حديثة التخرج
- رغد فايع الشهراني**
حديثة التخرج
- زيداد عبدالواحد العوين**
محلل مالي - صندوق الاستثمارات العامة
- دلال عبدالعزيز الدويس**
مساعد محلل ائتمان برنامج كفاءة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- عبدالله خالد الجبير**
حديثة التخرج
- محمد فائض اليقيني**
محلل - برنامج تطوير القطاع المالي
- نورة خالد الغامدي**
محاسبة - طالبة في جامعة الأمير سلطان
- مها سعد الفريدي**
حديثة التخرج
- جواهر شرف العتيبي**
حديثة التخرج
- فهد سعد المطوع**
محلل مالي - شركة الاتصالات السعودية
- شوق سليمان الخيث**
محلل مالي - المركز الوطني لإدارة الدين
- عبدالعزیز ناصر بن سویدان**
متدرب أول خدمات العملاء شركة علم
- لجين علي العويضة**
حديثة التخرج
- رنا مشيب القحطاني**
حديثة التخرج
- الجوهرة سليمان العكرش**
مساعد محلل ائتمان - برنامج كفاءة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- حسين ناصر الخثلان**
محلل - برنامج تطوير القطاع المالي
- رغد عبدالله الشهري**
برنامج مدراء المستقبل - مجموعة سامبا المالية

برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر

وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa

أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>